

## قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥  
في شأن الخدمة العسكرية والوطنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة (٦٣) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية ، المعدل بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٨ النص الآتي :

” مادة ٦٣ - تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد إتمام مدة الخدمة الإلزامية للجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة في الأقدمية بالنسبة إلى العاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة كما تحسب كدرة خبرة بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام .

وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الحربية .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم في التخرج الذين عينوا في الجهة ذاتها “ .

مادة ٢ - يفسر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٦٨

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٩١ (٣٠ يونيو سنة ١٩٧١)

أنور السادات

## قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤  
في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين  
والتعويض للقوات المسلحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الثالثة من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة والقوانين المعدلة له ، النص التالي :

” ويجب ألا تزيد المدة المحسوبة في المعاش على اثنين وثلاثين سنة على أنه بالنسبة لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود ذوي الرواتب العالية بالقوات المسلحة الفرعية فلا تزيد هذه المدة على ست وثلاثين سنة فإذا زادت مدة الخدمة الحقيقية والضائم والمدد الإضافية على ذلك فنصرف عن المدة الزائدة مكافأة للعاملين إلى المعاش بكافة أنواعه وذلك علاوة على المعاش باعتبار راتب شهر عن كل سنة كاملة وتحسب كسور السنة في حساب هذه المكافأة بواقع الشهر جزء من اثني عشر جزءاً ، كما تستحق المكافأة المذكورة في حالة وفاة المتفجع لأي سبب ، وتوزع على المستحقين في معاشه بنسبة أنصبتهم ، فإذا لم تستغرق الأنصبة قيمة المكافأة بالكامل يعاد توزيع الباقي عليهم بذات أنصبتهم “ .

مادة ٢ - يفسر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١٧/٥/١٩٧١

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٩١ (٣٠ يونيو سنة ١٩٧١)

أنور السادات